الفصل الأول

المقدمة

١,١ التمهيد

تعد الجرائم الإلكترونية من الجرائم واسعة الانتشار في الوقت الحالي، وهي بلا شك من الجرائم الشائكة التي استوجبت انتباه السلطات المختصة، وشغلت فكر فقهاء القانون الجنائي، كونها تعتبر من الجرائم المستحدثة التي خلفتها التكنولوجيا الحديثة، فالتعامل معها يعتبر من أبرز التحديات للنظم القانونية، وبذلك؛ فهي تتطلب من أجهزة العدالة الجنائية والقضائية والقانونية التعامل مع أدلة مستحدثة مختلفة، وبشكل مغاير عن الأدلة التقليدية، من أجل إثبات هذا النوع من الجرائم، سواء من الناحية القانونية أو الفنية، كونها تعتمد على الأدلة الإلكترونية الخاصة في عملية إثبات الجرائم الإلكترونية.

ولا شك أن إثبات الجرائم الإلكترونية لا تقف عند حد الحصول على الأدلة الإلكترونية فقط، إنما تشتمل على الإجراءات التي يتم اتباعها من أجل الحصول على الأدلة الإلكترونية، ويشترط بذلك أن تكون سلسة الإجراءات المتبعة مدروسة بشكل كافٍ ومتفق عليها قانونيًّا وشرعيًّا، وتعتبر الدول العربية بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص عرضة لارتكاب الجرائم الإلكترونية، كونها دولاً إسلامية، ولكونها دولاً فيها الكثير من التطور المعتمد على التكنولوجيا المتطورة المتميزة، وهي بذات الوقت لها ثقل اقتصادي ومالي عالمي، فهذه الدول تمتلك الكثير من الشركات والمؤسسات والأفراد في القطاع الاقتصادي، لذلك يتم التخطيط لاستهدافهم من أجل الابتزاز المالي، وبرغم تطورها التكنولوجي، إلا أنها تعد من الدول التي تخلو نسبيًّا من الجاهزية التقنية، أو التغطية التشريعية الكاملة، وتفتقر إلى حد ما إلى الاستراتيجيات الواضحة لحماية المعلومات، والاستعداد للتصدي الفاعل أمام ارتكاب هذه الجرائم الإلكترونية، ولا يعني ذلك أن هذه الدول لم تقم بسن قوانين خاصة للتصدي

للجرائم الإلكترونية، إنما التزايد المستمر والتسارع الدؤوب والتنوع في طرق القرصنة، يجعل من المهم وجوب التظافر والتعاون الدولي العربي ضروري من أجل بلوغ مرحلة التصدي، والسيطرة الكاملة على هذا الوضع.

وفي هذه الدراسة سوف يتم البحث والتعرف على الصعوبات الإجرائية التي تواجه أجهزة الضبط الجنائي في عملية جمع الأدلة من أجل إثبات الجريمة الإلكترونية، من خلال التعرف على مفهوم الجرائم الإلكترونية من حيث أنواعها، خصائصها، وعلاقتها مع سياسة الخصوصية للتطبيقات الإلكترونية.

إضافة إلى الوقوف على معنى الدليل الإلكتروني، ودوره في عملية إثبات الجرائم الإلكترونية، والتطرق للكشف عن كيفية إجراء عملية التحقيق في الجرائم الإلكترونية في شرطة دبي، وأخيرًا بيان كيف يتم التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في شرطة دبي.

١,٢ مشكلة الدراسة

تتوالى التطورات العلمية لتضع المجتمع في دائرة من الخطورة الناجمة عن جرائم الإلكترونية ، مما يزيد من المسؤولية الشرطية المتنامية للقيام بدورها لتأمين المجتمع ، وهذا ما أثار مشكلة البحث في الشعور بضرورة قيام الشرطة بمواجهة الصعوبات الإجرائية للجرائم الإلكترونية والتخطيط العلمي له والإعداد البشرى المناسب لحماية المجتمع من تلك الجرائم ، مع الحرص المناسب على حماية الخصوصية، لتقليل فرص الجناة بمختلف خبراتهم في تنفيذ تلك الجرائم ، وفى نفس الوقت لزيادة وعى الضحايا من أفراد المجتمع، في ظل قوانين دولة الإمارات .

وبتسليط الضوء على دولة الإمارات العربية المتحدة تحديدًا، وكون هذه الدراسة تعنى فيها، فإنه مما يجدر ذكره وبحسب ما أشارت إليه التقارير المشار إليها في دولة الإمارات العربية المتحدة، أن ارتفاع معدلات الجريمة الإلكترونية قد زادت وبشكل ملحوظ مؤخرًا، مما يعني أنه لا بد من التركيز على العمليات المختلفة المتعلقة بمكافحة هذا النوع من الجرائم، وبالتالي التركيز على الصعوبات الإجرائية التي تواجه أجهزة الضبط الجنائي في اكتشاف وإثبات الجرائم الإلكترونية، على اعتبار أن هذه الأجهزة تعتبر الخط الأمامي الأول الذي يتولى عملية الضبط، والقيام بسلسلة من إجراءات البحث والتقصي المستمرين من أجل إثبات هذا النوع من الجرائم، بهدف فرض السيطرة على الوضع الحالي.

وعليه فقد أصبح لزاماً إجراء هذا البحث في هذا الموضوع بالذات لتوضيح وتحديد هذه الصعوبات في عملية البحث والتقصي، نظرًا لما تتطلبه هذه الجرائم من حرفية من أجهزة الضبط الجنائي، وإلمام تام بالوسائل التكنولوجية لاكتشاف الجريمة، نظرًا لتعقيدات الجريمة الإلكترونية.

١,٣ تساؤلات الدراسة

تتمحور أسئلة البحث في النقاط التالية:

١. ماهية الجرائم الإلكترونية، وأثر سياسة الخصوصية للتطبيقات الإلكترونية في الحد من انتشارها؟

٢. كيف يتم إجراء عملية التحقيق في الجرائم الإلكترونية ومعرفة مفهوم الدليل الإلكتروني؟

٣. كيف يتم التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في (نطاق شرطة دبي)؟

١,٤ أهداف الدراسة

يسعى الباحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. الجرائم الإلكترونية وأثر سياسة الخصوصية للتطبيقات الإلكترونية في الحد من انتشارها.

٢. الوقوف على كيفية إجراء عملية التحقيق في الجرائم الإلكترونية ومعرفة مفهوم الدليل الإلكتروني.

٣. بيان أهمية التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في نطاق شرطة دبي.

١,٥ منهجية الدراسة

سيتناول البحث موضوع "الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة". ولتحقيق أهداف هذا البحث سيعتمد الباحث على عدة مناهج علمية، وهي المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، والمنهج التطبيقي لتغطية كافة جوانب البحث، وذلك كما يلي:

أولاً/ المنهج الوصفي:

إن الاعتماد على المنهج الوصفي هو مناسب في هذه الدراسة، حيث إن الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية تتطرق إلى التحديات التي تواجه أجهزة

الضبط الجنائي لإثبات الجريمة الإلكترونية، كذلك العرض لكافة جوانب الموضوع للوقوف على مدى فاعلية الإجراءات التي يتم اتخاذها لإثبات الجرائم الإلكترونية المتسمة بوجود الكثير من الصعوبات أثناء عملية جمع الأدلة من مسرح الجريمة الإلكتروني، وذلك لصعوبة الاحتفاظ بالأدلة لإجراء التحقيق والبت في مدى كفايتها ومصداقيتها في آن واحد، فهي بمثابة الشاهد الوحيد الناطق في مسرح الجريمة الإلكتروني الذي يمتاز بسهولة إخفاء الأدلة وتدميرها، كذلك يمتاز المنهج الوصفي بأهميته في وصف عناصر الدراسة وصفًا دقيقًا من الجوانب النظرية القانونية والقضائية من خلال ما تم توفره للباحث من مراجع ومصادر متعددة، وأبحاث تتعلق بعناصر البحث وهيكله، حيث إن المنهج الوصفي يناسب الموضوع، ويساهم في الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية بشأن الوقوف على المشكلة التي اقتضت طبيعة الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة من حيث الموضوع وما يترتب عليه، بالإضافة إلى التعرف على جميع الجوانب القانونية ذات الصلة بموضوع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية.

وفي هذا الإطار، اعتمد الباحث على مراجعة التشريعات المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإجراءات الخاصة المتبعة في جمع الأدلة لإثبات الجرائم الإلكترونية، كذلك الاطلاع على الكتب والمراجع العامة والمتخصصة والرسائل الجامعية والأبحاث المنشورة في المجلات المحكمة.

ثانياً/ المنهج التحليلي:

إن المنهج التحليلي يناسب موضوع هذا البحث، وسيساهم في الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية من أجل الوقوف على المشكلة، وسوف يقدم تحليلاً شاملاً عن الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية، وما يتصل به من إجراءات متبعة في عملية جمع الأدلة لإثبات الجرائم من مسرح الجريمة الإلكتروني، كذلك سوف يضبط المفاهيم والتعريفات الرئيسية في الدراسة وفقًا لما تفتضيه نصوص القوانين المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بالإجراءات المتبعة لجمع الأدلة في مسرح الجريمة الإلكتروني، لأجل تفسيرها وتحليلها واستخلاص الأحكام منها، مع ضرورة الإشارة إلى اعتماد موقف وآراء القانونيين المتمرسين بهذا النوع من القضايا، وتحليل الاجتهادات القضائية في ذلك، كما أن الإشارة الى موضوع البحث غاية في الأهمية، من حيث ما سوف يتطلب الأمر من استخدام التفسير والتحليل عن أبرز الصعوبات والتحديات التي تخص الإجراءات المتبعة في مسرح الجريمة الإلكتروني لجمع الأدلة، وذلك حتى يتم التوصل إلى استنتاجات حقيقية تعبر عن الموضوع وتعكس أهمية الدراسة.

ثالثاً/ المنهج التطبيقي:

إن المنهج التطبيقي يناسب موضوع هذا البحث، وسيساهم في الوصول إلى المعرفة العملية الدقيقة والتفصيلية من أجل الوقوف على المشكلة، ويقدم حلولاً لأي ثغرات قد يتم التوصل إليها من خلال إجراء التحليل الشامل عن الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية، فلا شك أن أفراد الشرطة الجنائية كجهاز يقوم على خدمة المجتمع، ويؤدي رسالته ووظيفته من خلال كشف الستار عن المجرمين والجرائم المختلفة، عن طريق استحضار وجمع المجردات وتحليلها، ثم القيام بترجمتها لحقائق واقعية ملموسة.

فجهاز الضبط الجنائي لا يعمل بكفاءة عالية وبتميز إلا من خلال الأساليب والإجراءات التي يتم تسخيرها من أجل الحصول على المعلومات والدلائل التي تعتبر محور عملية الإثبات، ولا سيما أن التقنيات الحديثة فتحت المجال والسبل للاستفادة منها في التطبيق العملي، مما يحتم متابعة التقدم والاستفادة منها في مجالات الاستدلالات الحديثة وجمع الأدلة الجنائية وربطها بالقواعد المشروعة، فمهمة الشرطة في دولة يسودها القانون لها قواعدها المتينة للارتكاز عليها، تعني أمنًا وأمانًا وعدالة وحرية. وسوف يتم جمع المعلومات عن طريق المقابلات مع ذوي الشأن، بعد أن يتم استكمال كافة البنود والشروط لعملها، وجمع المعلومات ثم تحليلها واستخراج النتائج، ليتم بعدها إدراج التوصيات في نهاية هذه الدراسة.

١,٦ الدراسات السابقة

بالرغم من كثرة الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت موضوع التحقيقات الجنائية الرقمية، وكيفية إجراءات الانتقال والمعاينة في مسرح الجريمة الإلكتروني، إلا أن الصعوبات الإجرائية التي تواجه أجهزة الضبط الجنائي -حسب اطلاع الباحث- تكاد تكون قليلة أو نادرة، ولم تحظ بشكل واسع ومستفيض من الدراسة، خاصة فيما يتعلق بدراستنا الحالية التي تتعلق بالصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في دولة الإمارات، وفي هذا السياق فقد استطاع الباحث الوقوف على بعض هذه الدراسات التي تناولت أجزاء معينة ومحددة ذات صلة بموضوع الدراسة، ومن تلك الدراسات والبحوث ما يلي:

أولاً/ الأبحاث الأكاديمية:

أ. بحث "حماية بيانات الأفراد الشخصية عبر شبكة الإنترنت" دراسة مقارنة"[١]:

تناولت هذه الدارسة موضوع الحماية المدنية لبيانات الأفراد الشخصية عبر شبكة الإنترنت في إطار مقارن بين القانون الأردني والعراقي، مع الإشارة إلى بعض القوانين العربية، من أجل توفير الحماية اللازمة لبيانات الأفراد الشخصية. وقد تطرقت هذه الدارسة إلى البحث في ماهية البيانات الشخصية محل الحماية، وتبين من خلال البحث، أن البيانات الشخصية هي جميع البيانات المتعلقة بالشخص الطبيعي دون الشخص المعنوي، كما تناولت الدارسة الأنماط والمتمثلة بالصور والوسائل المستخدمة في التعدي على هذه البيانات، ومن أبرز صورها، مواقع التواصل الاجتماعي، في حين كانت أبرز الوسائل المستخدمة في التعدي هي القرصنة الإلكترونية، وهدفت الدارسة إلى التعرّف على التنظيم القانوني الأمثل لحماية البيانات الشخصية للأفراد عبر شبكة الإنترنت في ظل هذه القوانين، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أذكر منها: أن البيانات الشخصية للأفراد تعد من قبيل الحقوق الشخصية؛ كما أوصت الدارسة المشرع أن يضع ضمانات قانونية وإجرائية فعالة، من شأنها تفعيل الالتزام بحماية البيانات الشخصية للأفراد، لضمان عدم فقدان هذه الحماية لفعاليتها أثناء عملية التطبيق العملي من قبل الجهات ذات الاختصاص، وتتشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية، كونها تبحث في الإجراءات المتخذة من قبل المختصين لحماية بيانات الأفراد من خلال توضيح مفهوم التعامل أثناء استخدام شبكة الإنترنت، ومن ثم سيقوم الباحث باستدراك الجوانب الهامة التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة، من حيث توضيح المنهج المتبع في دراستنا الحالية، وهو المنهج التطبيقي، وأيضًا توضيح أثر

(١) أبو خمرة، ضرغام عبدالله فاضل، ٢٠٢١م حماية بيانات الأفراد الشخصية عبر شبكة الإنترنت" دارسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط: الأردن.

انتشار الجرائم الإلكترونية وعلاقته بسياسة الخصوصية الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية، وكيفية التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في نطاق شرطة دبي.

ب. بحث "الإطار القانوني لوسائل البحث والتحري عن الجرائم الإلكترونية "دراسة مقارنة"[٢]:

تناولت هذه الدراسة موضوع الإطار القانوني لوسائل البحث والتحري عن الجرائم الإلكترونية، وهي دراسة مقارنة، وقد تحدثت هذه الدراسة عن الجرائم الإلكترونية المستحدثة، وعن ضرورة المعالجة التي يجب أن تتم في إطار معين ينبع من القوانين والتشريعات التي يتم وضعها، فلا بد من أدلة لإثبات التجريم، إلا أنه في هذه الحالات تتضمن الكثير من الصعوبات والعراقيل، كون هذه الأدلة المادية أو الافتراضية صعبة الاحتفاظ بها، وتمتاز بسهولة إخفائها وطمس آثارها. وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن، وقد احتكم الباحث إلى المنهج القطري والمنهج الأردني الخاص بقانون الجرائم الإلكترونية لكلا البلدين، وتكمن أهمية هذه الدراسة كون موضوعها يعد من المواضيع المهمة المؤثرة قانونيًا من ناحية، والجديدة من ناحية أخرى، المتعلقة بوسائل البحث والتحري عن هذا النوع من الجرائم الإلكترونية المستحدثة، وهي من المواضيع التي لم يتم التعمق فيها من ناحية البحث والتدقيق على مستوى الفقه القانوني، حيث إن أغلب الأبحاث التي تم عملها تناولت البحث في المسائل الموضوعية دون التعمق في موضوع الإثبات للأدلة، وأورد الباحث في دراسته وصفًا للجرائم الإلكترونية المستجدة التي لم يشملها إلى حد ما القانون الجزائي والإجرائي، مما يشكل صعوبة في التعامل معها في عمليتي البحث والتحري، ويخلق إشكالات إجرائية، لذا فقد أتت هذه الدراسة على شرح وتحليل ضمن الإطار القانوني.

(٢) الشريم، صالح خميس، ٢٠٢٠م، الإطار القانوني لوسائل البحث والتحري عن الجرائم الإلكترونية "دراسة مقارنة، رسالة ماجستير كلية الحقوق. جامعة عمان الاهلية. المملكة الاردنية الهاشمية.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى وضع إطار قانوني لإجراءات البحث والتحري، حيث إن عمليات البحث والتحري والتحقيق وجمع الأدلة للإثبات تختلف عن الجرائم التقليدية. ومن أهم النتائج التي استخلصها الباحث: أن هنالك حلولاً من ناحية تشريعية وعملية من أجل التصدي لهذا النوع من الجرائم، بالإضافة إلى وجود العديد من العراقيل والصعوبات التي تعتري عمليات البحث والتحري والتحقيق، بالإضافة للمعوقات التشريعية.

وقد قدم الباحث عدة توصيات، منها ضرورة التخصص للكوادر البشرية في عمليات التحقيق والبحث والتحري في الجرائم الإلكترونية بأحدث الوسائل، كذلك ضرورة تدريب محققين مختصين، بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في بعض النصوص القانونية لدى المشرعين الأردني والقطري، لتجنب التضييق على حقوق البعض، وأخيرًا ضرورة مد جسور التعاون الدولي والوطني والإقليمي لمكافحة هذه الجرائم الإلكترونية، وهي بذلك تتشابه مع دراستنا الحالية، كونها تبحث في الإجراءات التي يتبعها جهاز الضبط الجنائي في جمع الأدلة لإثبات الجرائم الإلكترونية، والتي ستتضمن تسليط الضوء على كافة الجوانب المتعلقة بعمليتي المعاينة والتفتيش، وتختلف في اتباع المنهج الوصفي التحليلي التطبيقي، في حين اتبعت الدراسة السابقة المنهج المقارن، ومن ثم سيقوم الباحث باستدراك الجوانب الهامة التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة، وهي إن صح التعبير، الفارق الأهم بين دراستنا الحالية والسابقة، كون دراستنا دراسة تتبع المنهج التطبيقي، وأيضًا تقوم بتوضيح أثر انتشار الجرائم الإلكترونية وعلاقته بسياسة الخصوصية الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية، وكيفية التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في نطاق شرطة دبي.

ج. بحث "إجراءات التعامل مع مسرح الجريمة الإلكترونية في التشريع الإماراتي "دراسة مقارنة"[٣]:

تعتبر هذه الدراسة مفيدة جدًّا للدراسة الحالية، حيث ترتبط بها من الناحية الفكرية إلى حد كبير، من حيث التشابه الكبير في الموضوع وفي المكان الخاص بإجراء الدراسة ومجتمع الدراسة، لذلك فمن الممكن أن تعتبر إطارًا ممكن الرجوع إليه إلى حد كبير لإتمام الصياغة العامة للأدبيات، والاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسة، كون الموضوع الذي يتطرق إليه يختص بالكشف عن آليات معاينة وتفتيش مسرح الجريمة الإلكترونية، ولكنها تختلف عنها من ناحية وضع بعض الأهداف الخاصة بالدراسة الحالية، كذلك من ناحية اتباع المنهجية، حيث إن الدراسة الحالية تركز على دور جهاز الضبط الجنائي في تسلسله في الإجراءات المتبعة في الجرائم الإلكترونية في جمع الأدلة لإثبات الجريمة، وتستخدم المنهج الوصفي التحليلي التطبيقي، بينما هذه الدراسة اتبعت المنهج المقارن عبر المقارنة بين التشريع الإماراتي وتشريعات عربية وأجنبية مقارنة، وتتبلور فكرة الدراسة في الكشف عن آليات المعاينة والتفتيش في مسرح الجريمة الإلكترونية من خلال مقارنة التشريع في دولة الإمارات العربية المتحدة وتشريعات دول عربية أخرى وأجنبية.

كما تنبثق أهمية هذا البحث في كونه يعرف الجريمة الإلكترونية وخصائصها، ثم يشرح الكيفية التي تتم بها المعاينة، وكيفية التفتيش في الأدوات والعمليات المختلفة من أجل الكشف عن الأدلة لإثبات الجرائم الإلكترونية، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تصف أن الإجراءات البحثية المختلفة، والتي نص عليها القانون التشريعي، غير كافية، مما يستلزم التعديل في بعض القوانين والنصوص التشريعية في الإجراءات الجزائية الاتحادي، وبالتالي ليصبح بالإمكانية تطبيقها على مسرح الجريمة الإلكتروني.

(٣) النعيمي، محمد يوسف، ٢٠١٩م، إجراءات التعامل مع مسرح الجريمة الإلكترونية في التشريع الإماراتي، رسالة دكتوراه في الحقوق. الدراسات العليا. جامعة المنصورة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أولاً: اتصاف الجريمة الإلكترونية بحداثتها وصعوبة اكتشاف الجاني، ثانيًا: هنالك العديد من الصعوبات والتحديات القانونية الكثيرة التي تواجه البحث الجنائي، ثم إنه لا يوجد نص قانوني يتعلق بالإجراءات الجزائية بأي قوانين تتعلق بكيفية التعامل مع مسرح الجريمة، مما يجعل الرجوع إلى القواعد العامة خطوة وحلاً أساسيًّا. ثالثًا: تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الطليعة التي سنت التشريع الجنائي الخاص لمكافحة والتصدي للجرائم الإلكترونية المختلفة. رابعًا: التعرض للكثير من الصعوبات وأهمها الخصوصية في التعامل مع مكان ارتكاب الجريمة الإلكتروني، حيث لا يزال الوضع محور نقاش بالنسبة لخصوصية الغير والتعدي عليها.

وكان من أهم التوصيات: ضرورة سن قوانين خاصة بالإجراءات الجزائية، تتعلق بقبول الأدلة الرقمية أمام القضاء، كذلك توصي هذه الدراسة بضرورة تدريب الخبراء والقضاة ورجال الضبط القضائي على مسرح الجريمة الإلكتروني، وكيفية التعامل معها وفقًا لمقتضيات العدالة من أجل الكشف عن الحقائق، وكذلك تنسيق الجهود للتصدي للجريمة الإلكترونية إقليميًّا ودوليًّا، وإبرام معاهدات واتفاقات دولية.

د. بحث "مسرح الجريمة الإلكترونية ودوره في إثباتها"(٤):

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة لموضوع دراستنا الحالي، كونها تتعلق بكل العمليات التي يتم القيام بها، والتي تخص مسرح الجريمة الإلكتروني، ابتداءً من الإجراءات الأولية المعمول بها،

(٤) البستكي، حميد عبد الرحمن، ٢٠١٨م، مسرح الجريمة الإلكترونية ودوره في إثباتها، رسالة ماجستير مقدمة في البحث الجنائي، اكاديمية شرطة دبي. الإمارات.

والمتفق عليها في جمع الدلائل الإلكترونية حتى إثباتها، مما يتناسب موضوعها مع موضوع دراستنا الحالية، والتي ستبحث في الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية ، وتتشابه معها من ناحية الحدود المكانية والحدود البشرية، كذلك تتشابه جزئيًا من حيث الأسئلة التي تغطي الأهداف، وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على طبيعة مسرح الجريمة الإلكتروني ودورها في إثبات الجرائم الجنائية، ومدى إمكانية أن تطبق القواعد العامة من حيث المعاينة والتفتيش، وكذلك عملية الضبط على الجرائم الإلكترونية، كونها جرائم من السهولة بمكان طمس معالمها وآثارها، وخصوصًا أنها تتصف بسمة أنها عابرة للحدود، وتتميز دراستنا الحالية عنها في اتباع المنهج الوصفي التحليلي الميداني.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة، أولاً: أنه وبسبب الطبيعة المختلفة الخاصة بمسرح الجريمة وخصوصيتها، فإن الأجهزة الأمنية قامت بتأسيس حقل إداري وأمني وفني من أجل البحث والتحقيق والقيام بعمليات التحري وتتبع المجرمين من أجل جمع الأدلة لإثباتها، فأنشأت بما يسمى (البحث الجنائي الإلكتروني)، كذلك فإن شرطة دبي تواكب التغيرات في الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، وقد قامت بإنشاء قسم خاص بالجرائم الإلكترونية من أجل تلقي البلاغات ومعالجتها، إلا أنه وبسبب تشابك العوامل الفنية والقانونية، لا زال مسرح الجرائم الإلكترونية يلعب دورًا يتصف بمحدوديته في إثبات هذا النوع من الجرائم، وأخيرًا كشفت الدراسة عن مدى أهمية دور الدليل الإلكتروني من أجل الإثبات للجريمة الإلكترونية، بشرط الحصول عليه في نطاق ضوابط قانونية تم سنها بنصوص قانونية، وبشرط أن تُعالَج هذه الأدلة على أيدي خبراء مختصين في معامل خاصة إلكترونية ذات تقنية فائقة.

ومما أوصى الباحث به في هذه الدراسة الدعوة إلى تعديل القوانين الجنائية بما يتماشى مع التطور التكنولوجي، ودعوة الدول العربية لعقد اتفاقات دولية تنظم العمليات الخاصة بالتعاون القضائي المتبادل في مجال الجرائم الإلكترونية، حيث إن معظم الجرائم الإلكترونية تحل بالمعاهدات الدولية، كذلك

سن نصوص إجرائية تتعلق بتنظيم واستخدام التكنولوجيا من أجل الكشف عن الجرائم، واعتبار الأدلة الرقمية في مسرح الجريمة أدلة يمكن قبولها أمام القضاء، إضافة إلى ضرورة تفعيل الدور التوعوي في المجتمعات من أجل مكافحة الجريمة، والتركيز على تأهيل وتدريب قضاء متخصص بالجرائم الإلكترونية، كونها مطلبًا أساسيًّا في عمليات القضاء والحكم بناء على الأدلة الإلكترونية، بالإضافة إلى ضرورة سن القوانين التي تغطي إجراءات البحث الجنائي، وضمان حماية الحرية الفردية، وحماية الأنظمة الحاسوبية وما يتعلق بها، وأخيرًا يوصي الباحث بإيكال الضبط القضائي إلى ذوي الاختصاص في الأمن الإلكتروني والمعلوماتي في دبي، وإنشاء أكاديميات متخصصة للقيام بهذه المهام.

هـ. بحث "وسائل البحث والتحري عن الجرائم الإلكترونية"(٥):

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مدى فعالية وسائل البحث والتحري في الكشف عن الجرائم ذات الصلة بالوسائل الإلكترونية الحديثة، وقد تناولت الدراسة مفهوم الجرائم الإلكترونية، وخصائصها وأركانها، ثم بينت مفهوم البحث والتحري للجريمة الإلكترونية، ومشروعيته، خصوصًا في الجانب المتعلق بالمساس بحقوق الإنسان وحريته، بعد ذلك قامت الدراسة بتسليط الضوء على وسائل التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية، سواء التقليدية أو الحديثة، والصعوبات التي تواجه لجان التحقيق في الكشف والتحري عن ملابسات الجريمة وأدلتها والتحقيق فيها، مبينًا الجهود الدولية والعربية في مكافحة الجرائم الإلكترونية.

والملاحظ أن هذه الدراسة قد ركزت على وسائل الكشف والتحري عن الجرائم الإلكترونية، خصوصًا التقليدية منها، وعليه سيحاول الباحث الاستفادة منها، خصوصًا في الجانب النظري من

(٥) بغدادي، أدهم باسم، ٢٠١٨م. وسائل البحث والتحري عن الجرائم الإلكترونية، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

حيث التطرق لمفهوم الجرائم الإلكترونية وأركانها، والصعوبات التي واجهت لجنة الكشف والتحري عن الجرائم الإلكترونية، ومن ثم سيقوم الباحث باستدراك الجوانب الهامة التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة، وهي –إن صح التعبير– الفارق الأهم بين دراستنا الحالية والسابقة، كون دراستنا دراسة تتبع المنهج التطبيقي، وأيضًا تقوم بتوضيح أثر انتشار الجرائم الإلكترونية وعلاقته بسياسة الخصوصية الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية، وكيفية التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في نطاق شرطة دبي.

و. بحث "المشكلات العملية والقانونية للجرائم الإلكترونية "دراسة مقارنة"[٦]:

سعت الدراسة إلى الكشف عن حقيقة الجرائم الإلكترونية وإيجاد الحلول المناسبة لمكافحتها من خلال التشريعات الكويتية والأردنية، وقد ركزت الدراسة على توضيح ماهية الجرائم الإلكترونية، وخصائصها، والطبيعة القانونية والإطار القانوني لها، ومن ثم وضحت المشكلات الموضوعية والإجرائية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، وبيان الحلول التشريعية والعملية لمواجهتها.

وبالرغم من أن الدراسة السابقة قد ركزت على الجرائم الإلكترونية بشكل عام، إلا أنها قد تناولت أجزاء مهمة سيحاول الباحث الاستفادة منها في الدراسة الحالية، كتناولها المشكلات الموضوعية والإجرائية التي تثيرها الجرائم الإلكترونية، وسيقوم الباحث باستدراك الجوانب الهامة التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة، وهي توضيح أثر انتشار الجرائم الإلكترونية وعلاقته بسياسة الخصوصية الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية، وكيفية التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في نطاق شرطة دبي.

---

(٦) العجمي، عبد الله دغش، ٢٠١٤م. المشكلات العملية والقانونية للجرائم الإلكترونية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط.

ز. بحث "A Study of Cyber Laws in the United Arab Emirates"[٧]:

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى اهتمام المشرع الإماراتي في مواجهة الجرائم الإلكترونية من خلال التشريعات، وأبرزها إصدار قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، حيث ركزت الدراسة على توضيح ماهية الجريمة الإلكترونية، وأنواعها، ثم عرج إلى توضيح مراحل التطور التشريعي والقانوني للجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات، وفي بعض الدول الأوروبية كبريطانيا وإسبانيا، وكذلك بعض الدول العربية المجاورة، كالمملكة العربية السعودية، بعد ذلك قامت الدراسة بالتركيز على توضيح القوانين الإماراتية ذات العلاقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية.

وتعتبر الدراسة السابقة هامة للدراسة الحالية من حيث تناولها للقوانين الإماراتية ذات العلاقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية، غير أن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسة السابقة، في كونها دراسة تتبع المنهج التطبيقي، وأيضًا بأنها ستركز على توضيح أثر انتشار الجرائم الإلكترونية وعلاقته بسياسة الخصوصية الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية، وكيفية التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في نطاق شرطة دبي.

ح. بحث "cybercrime and Penal Code: A Comparative Study between United Arab Emirates and Japan"[٨]:

(٧) Mohammed Imranuddin, ٢٠١٧. A Study of Cyber Laws in the United Arab Emirates. Thesis. Master of Science. Rochester Institute of Technology. Dubai Campus.

(٨)Fawaz Abad Aldurra. ٢٠١٣. cybercrime and Penal Code: A Comparative Study between United Arab Emirates and Japan. Thesis, Doctoral of Law. Fukuoka University. Japan.

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين قانون العقوبات الإماراتي والياباني، في مكافحة واحتواء الجرائم الإلكترونية، وذلك من حيث بيان مدلول الجريمة الإلكترونية وماهيتها، وطرق ارتكاب الجريمة الإلكترونية، بعد ذلك وضحت الدراسة الجرائم الإلكترونية التي تم التطرق إليها في قانون العقوبات، منها الجرائم المخلة بالآداب، وجريمة تدمير وإزالة المعلومات، والاحتيال الإلكتروني، والتزوير الإلكتروني. وتعد الدراسة السابقة هامة بالنسبة للدراسة الحالية، لتناولها ماهية الجرائم الإلكترونية وأنواعها، والعقوبات الواردة في قانون العقوبات الإماراتي، إلا أن ما يميز الدراسة الحالية كون دراستنا دراسة تتبع المنهج التطبيقي، وأيضًا تقوم بتوضيح أثر انتشار الجرائم الإلكترونية وعلاقته بسياسة الخصوصية الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية، وكيفية التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في نطاق شرطة دبي.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ثانياً/ أوراق المؤتمرات العلمية الدولية:

أ. بحث "الجهود الدولية في مواجهة جرائم الانترنت"[٩]:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الجهود الدولية من خلال التعاون والتنسيق فيما بينها، واتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على الجرائم ذات الصلة بالإنترنت، حيث وضحت الدراسة سبل التعاون في مجال القضاء وملاحقة المجرمين وتسليمهم والشروط المتعلقة بذلك، وأيضًا في مجال التدريب على مواجهة جرائم الإنترنت، ومن ثم سلطت الضوء على الصعوبات التي تواجه عملية التعاون الدولي وكيفية القضاء عليها. وسيحاول الباحث الاستفادة من الدراسة السابقة عند حديثها عن سبل التعاون في مجال القضاء، والصعوبات التي تواجه الدول في مكافحة جرائم الإنترنت، كما سيقوم الباحث باستدراك النقاط الهامة التي لم تتناولها الدراسة السابقة، والتي تعد نقطة الاختلاف بنها وبين دراستنا الحالية، كون دراستنا دراسة تتبع المنهج التطبيقي، وأيضًا تقوم بتوضيح أثر انتشار الجرائم الإلكترونية وعلاقته بسياسة الخصوصية الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية، وكيفية التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في نطاق شرطة دبي.

ب. بحث "المسؤولية الجنائية الناشئة عن إساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي"[١٠]:

سعت الدراسة إلى الكشف عن إساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، نظرًا لارتفاع معدلات الجريمة، وإيجاد السبل في مكافحتها، وقد بدأت الدراسة بتوضيح ماهية مواقع التواصل

(٩) الغافري، حسين سعيد. الجهود الدولية في مواجهة جرائم الإنترنت، مقالة منشورة على موقع المنشاوي للدراسات والبحوث، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/١م، الرابط: www.minshawi.com

(١٠) فهمي، دينا عبد العزيز، ٢٠١٧م. المسئولية الجنائية الناشئة عن إساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع لكلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، تحت عنوان "القانون والعالم".

الاجتماعي من تعريف وذكر خصائص وأنواع مواقع التواصل الاجتماعي، وبيان أهمية ودور المواقع في الإعلام، وأيضًا ركزت الدراسة على دور مواقع التواصل الاجتماعي في جمع الاستدلالات، ومن ثم بينت الدراسة نطاق المسؤولية الجنائية لإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تطرقت لبعض صور الاحتيال الإلكتروني، ومن ثم تحدثت عن السب والقذف عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وجرائم النشر الإلكتروني. وقد تميزت الدراسة السابقة بتركيزها على إبراز وتوضيح صور بعض جرائم مواقع التواصل والعقوبات المقررة لكل منها، وتطرقت بشكل مبسط للمسؤولية الجنائية لمقدمي الخدمات الإلكترونية، إلا أن الدراسة الحالية تمتاز بالتركيز على فهم المشكلات العملية والعلمية في عملية الإثبات، مع تحديد الصعوبات الإجرائية التي تواجه أجهزة الضبط الجنائي. وسيحاول الباحث الاستفادة مما تناولته الدراسة السابقة في توضيح ماهية الجريمة الإلكترونية وسبل مواجهتها، ومن ثم سيقوم الباحث باستدراك ما لم تتناوله الدراسة السابقة، من حيث توضيح الصعوبات الإجرائية في إثبات هذه الجرائم الإلكترونية، وبيان كافة الخطوات والإجراءات المتخذة من قبل أجهزة الضبط الجنائي بشرطة دبي.

ثالثاً/ أوراق المجلات العلمية المحكمة:

أ. بحث "التحديات القانونية أمام وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع العربي– سلطنة عمان أنموذج: دراسة قانونية مقارنة"(١١):

يهدف البحث وباستخدام المنهاج الوصفي التحليلي المقارن إلى تحديد الإطار القانوني، والتعرف على القواعد القانونية لوسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع العربي عمومًا، وسلطنة عمان خصوصًا، ومدى إسهامها في الحفاظ على أمن الدولة واستقرارها، وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم

(١١)حميد، عبد الوهاب كريم، ٢٠٢١م، التحديات القانونية أمام وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع العربي: سلطنة عمان أنموذج: دراسة قانونية مقارنة، مجلة القانون والأعمال، العدد ٦٧ شهر ٤، ص ٨٠-٩٩.

الشخصية، من الممارسات والمخالفات القانونية الناتجة عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وفي ضوء ذلك، سيتطرق البحث إلى إشكالية البحث من خلال الممارسات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، التي ترتكب بسببها العديد من المخالفات القانونية، وقد تؤدي في بعض الأحيان إلى ارتكاب جرائم يعاقب عليها القانون. وقدم بشّي من التفصيل دراسة الطبيعة القانونية لها، والإجراءات والضوابط القانونية لتقديم الحل، والمقترحات التي من شأنها نشر الوعي القانوني فيما يخص الحماية القانونية من عواقب جرائم الإنترنت عبر شبكات التواصل الاجتماعي. توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات المهمة، من بينها أن الإطار القانوني لوسائل التواصل الاجتماعي لا يعني إنزال العقوبات على المخالفين فقط، بقدر ما تنصب على وضع استراتيجية لتنظيم تلك القوانين والقواعد القانونية لحماية الأفراد من خلال التوعية والإرشاد والتثقيف بها وعدم مخالفتها. وانتهى البحث إلى العديد من التوصيات، والتي من شأنها تعزيز المنظومة القانونية لحماية الحقوق والحريات للأفراد من جهة، وتحقيق الأمن والاستقرار للدولة من أي تهديد عبر تلك الوسائل، من جهة أخرى، وقد تميزت الدراسة السابقة بتركيزها على إبراز وتوضيح صور بعض جرائم مواقع التواصل والعقوبات والاهتمام بالتوعية والإرشاد للمجتمع، وعليه سيقوم الباحث باستدراك النقاط الهامة التي لم تتناولها الدراسة السابقة، والتي تعد نقطة الاختلاف بينها وبين دراستنا الحالية، كون دراستنا دراسة تتبع المنهج التطبيقي، وأيضًا تقوم بتوضيح أثر انتشار الجرائم الإلكترونية وعلاقته بسياسة الخصوصية الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية، وكيفية التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في نطاق شرطة دبي.

ب. بحث "إجراءات تفتيش وضبط جرائم تقنية المعلومات في التشريع الإماراتي"[١٢]:

(١٢) الزيودي، خالد راشد ٢٠٢١، إجراءات تفتيش وضبط جرائم تقنية المعلومات في التشريع الإماراتي، المركز المغربي للدراسات والاستشارات وحل المنازعات. مجلة العلوم الجنائية. مجلة محكمة. المجلد/العدد: ع٨. ص٩٥-١١٥.

تعتبر هذه الدراسة مرجعًا، كونها تهدف إلى التعرف على إجراءات التفتيش التي يمكن الرجوع إليها والاستفادة منها في استقاء المعلومات التي تتعلق بتغذية بعض الأبواب لدراستنا الحالية، كما أنها تعتبر مصدرًا لبعض القوانين والتشريعات المرجعية الخاصة بمكافحة جرائم تقنية المعلومات، مثل مرسوم القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ٢٠١٢، والذي تضمن (٥١) مادة، حيث خصصت (٢-٣٩) نصًّا قانونيًّا، يختص كل نص منها بجريمة معينة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها مرتبطة مباشرة بجرائم تقنية المعلومات، والتي انتشرت بشكل واسع في الآونة الأخيرة، والتي أثارت حفيظة وفكر فقهاء القانون الجنائي، لأنها تتطلب من أجهزة البحث الجنائي التعامل الحثيث مع أشكال من الجرائم المستحدثة من حيث الأدلة وقبول حجيتها، إضافة إلى أهمية هذه الدراسة، كونها تلقي الضوء على القواعد القانونية العامة لإجراءات التفتيش في الجرائم الإلكترونية، وتحديد السلطة المتخصصة بإجراءات التفتيش والضبط.

وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على الاستقراء والتحليل والتي تختص بإجراءات التفتيش والضبط من قانون الإجراءات الجزائية في دولة الإمارات رقم ٣٥ وتعديلاته لسنة ١٩٩٢ كذلك قانون رقم٥ لسنة ٢٠١٢ المتعلق بمكافحة جرائم تقنية المعلومات، ومن اهم النتائج التي استخلصها الباحث: ان التفتيش في الجرائم الإلكترونية لا يقتصر على الاجزاء المادية للأجهزة، بل المكونات غير المادية أيضًا، مثل الحاسوب والشبكة بكل مكوناتها، كذلك تتطلب إجراءات التفتيش مجموعة من الأشخاص ذوي الكفاءة والخبرة في ضبط المكونات المادية والمعنوية.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة توصيات أهمها: ضرورة الاهتمام بجانب التدريب المستمر للقائمين على تقفي هذه الجرائم، كمأموري الضبط القضائي، لرفع مستوى الأداء والكفاءة في هذا المجال، كذلك ضرورة نشر جرائم تقنية المعلومات التي يتم ضبطها كعبرة ودروس، لمنع المزيد من الانتشار لمثل هذه الجرائم، وأخيرًا أهمية التعاون المحلي والإقليمي والدولي بين أجهزة التحقيق الجنائي من خلال الإنتربول، وتتشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية، كونها تبحث في إجراءات التفتيش والضبط وتركيزها على كيفية استقاء الأدلة لإثبات وحجية الجرائم الإلكترونية، وعلية سيقوم الباحث باستدراك الجوانب الهامة التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة، من حيث توضيح المنهج المتبع في دراستنا الحالية، وهو المنهج التطبيقي، وأيضًا توضيح أثر انتشار الجرائم الإلكترونية وعلاقته بسياسة الخصوصية الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية، وكيفية التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في نطاق شرطة دبي.

ج. بحث "الجريمة الإلكترونية: بعد جديد لمفهوم الإجرام عبر منصات مواقع التواصل الاجتماعي"(١٣):

بينت الدراسة بأن الاستخدام المفرط لهذه المواقع والمنصات، يؤدي إلى تدني المنظومة القيمية، نتيجة للتأثر بالثقافات المفتوحة، ومن أخطارها انتشار الجرائم الإلكترونية، أو كما تسمى أيضًا جرائم الإنترنت، أو جرائم الكمبيوتر، أو جرائم المعلوماتية، والتي تطورت بالتزامن مع التطورات التي تطرأ على التقنيات والتكنولوجيا، والتي لا يقتصر استخدامها على الإنسان الخير، بل كذلك الإنسان الشرير الذي قد يوصف كمجرم لسعيه وراء أطماعه واقتناصه الفرص لتحقيق أغراضه غير المشروعة، ولا يتوانى عن

(١٣) طاله لامية، سلام كهينة ،٢٠٢٠م الجريمة الالكترونية: بعد جديد لمفهوم الإجرام عبر منصات مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد ٢، ص ٦٢-٩١.

استغلال التقنية لتطوير قدراته الإجرامية باستخدام شبكة المعلوماتية كوسيلة سهلة لتنفيذ العمليات الإجرامية، مما يلحق ضررًا بالآخرين، ومن أجل ذلك لا بد من فهم ماهية هذه الظاهرة الإجرامية المستحدثة في الفضاء الرقمي، وفهم أدواتها وطبيعة مرتكبيها، وتناولت هذه الدراسة تعريف الجريمة الإلكترونية والمجرم الإلكتروني، أنواعها، خصائصها، أسبابها، أهدافها، وأهم تأثيراتها على نفسية الفرد وقيم المجتمع، وكذا أبرز أساليب مواجهة الجرائم الإلكترونية، وعليه سيقوم الباحث باستدراك النقاط الهامة التي لم تتناولها الدراسة السابقة، والتي تعد نقطة الاختلاف بينها وبين دراستنا الحالية، كون دراستنا دراسة تتبع المنهج التطبيقي، وأيضًا تقوم بتوضيح أثر انتشار الجرائم الإلكترونية وعلاقته بسياسة الخصوصية الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية، وكيفية التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في نطاق شرطة دبي.

د. بحث "أخلاقيات استخدام وسائط الاتصال الجديدة وتشريعاتها في دولة الإمارات العربية المتحدة– قراءة تحليلية لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات"[١٤]:

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على التشريعات والقوانين وتحليلها، والتي وضحت أخلاقيات وسلوكيات استخدام الوسائط والأدوات الحديثة للاتصال، حيث بدأت الدراسة بتوضيح بعض المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالدراسة، ومن ثم ركزت على تحليل نصوص التشريعات القوانين التي نظمت استخدام تقنية المعلومات والعقوبات والأحكام الجزائية، بعد ذلك بينت دلالاتها على أخلاقيات استخدام أدوات ووسائط الاتصال الحديثة في دولة الإمارات.

(١٤)الطيب، رحيمة، ٢٠٢٠م. أخلاقيات استخدام وسائط الاتصال الجديدة وتشريعاتها في دولة الإمارات العربية المتحدة، قراءة تحليلية لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، مجلد ٢ العدد ١، ص ٧٢.

وسيحاول الباحث الاستفادة مما تناولته الدراسة السابقة، خصوصًا في تحليل نصوص قانون مكافحة جريمة تقنية المعلومات والعقوبات الواردة فيها، ومن ثم سيقوم الباحث باستدراك الجوانب الهامة التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة، من حيث توضيح المنهج المتبع في دراستنا الحالية، وهو المنهج التطبيقي، وأيضًا تقوم توضيح أثر انتشار الجرائم الإلكترونية وعلاقته بسياسة الخصوصية الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية، وكيفية التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في نطاق شرطة دبي.

هـ. بحث "الفيسبوك والجرائم الإلكترونية في عمان: هل هناك علاقة؟"(١٥):

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الجرائم الإلكترونية وبيانات المستخدمين في الفيسبوك في ضوء الإحصائيات المتوفرة، وكذلك آراء بعض الخبراء في مجال أمن المعلومات. كما تهدف الدراسة إلى التعرف على الطرق التقنية التي يستخدمها المجرمون للانتفاع بالبيانات الضخمة للفيسبوك في ارتكاب الجرائم الإلكترونية. كذلك استقصاء الآراء حول طرق حفظ خصوصية بياناتهم الشخصية على موقع الفيسبوك. استخدمت الدراسة المنهج النوعي، حيث تم تحليل الإحصائيات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية الصادرة من مركز السلامة المعلوماتية بهيئة تقنية المعلومات، إلى جانب إجراء مقابلات مع ٣٠ خبيرًا من في أمن المعلومات، وممن يستخدمون الفيسبوك بانتظام. أظهرت النتائج أن ٧٠٪ من المشاركين يعتقدون أن هناك علاقة بين الجرائم الإلكترونية والاستفادة من المعلومات الشخصية لمستخدمي الفيسبوك. علاوة على ذلك، بدا أن أكثر من ٦٦٪ من المشاركين يعتقدون بأن هناك قلقًا من قبل المستخدمين إزاء خصوصيتهم في الفيسبوك، ورغم ذلك يرى ٣٣٪

(١٥)البراشدية، حفيظة سليمان أحمد، ٢٠١٩م. الفيسبوك والجرائم الإلكترونية في عمان: هل هناك علاقة؟ مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، العدد ٢، المجلد ٢.

فقط من المشاركين بأن مستخدمي الفيسبوك يقومون بتعيين إعدادات الخصوصية لحساباتهم في موقع الفيسبوك. وخلصت الدراسة إلى وجود حاجة إلى المزيد من الدراسات لفهم أسباب تزايد الجرائم الإلكترونية، والحلول الجذرية لتقليل وتيرتها في المستقبل، وسيحاول الباحث الاستفادة مما تناولته الدراسة السابقة، خصوصًا في تحليل أثر سياسة الخصوصية في انتشار الجرائم، ومن ثم سيقوم الباحث باستدراك الجوانب الهامة التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة، من حيث توضيح المنهج المتبع في دراستنا الحالية، وهو المنهج التطبيقي، وأيضًا توضيح أثر انتشار الجرائم الإلكترونية وعلاقته بسياسة الخصوصية الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية، وكيفية التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في نطاق شرطة دبي.

و. بحث "المسؤولية الجنائية عن الاستخدام غير المشروع لمواقع التواصل الاجتماعي: دراسة مقارنة"(١٦):

سعت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية مواقع التواصل الاجتماعي ومدى استعمالها ين رواد العالم الافتراضي، حيث تغيرت العديد من المفاهيم، واختصرت العديد من المسافات والوقت، لكن هذا التطور الذي فتح الأبواب على مصراعيه أمام الشعوب، وجعل العالم بيتا واحدا بعدما كان قرية صغيرة، لم يكن ليمر دون ، سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي، أن يترك آثارا، لقد كان الهدف من وجود فيسبوك وتوتير وإنستغرام وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي، هو تسهيل عملية التواصل وجعلها سهلة وبسيطة وغير مكلفة، ومن ثم المساعدة على تبادل المعارف والأفكار والآراء، بل حتى التعليم والتثقيف وربط العلاقات، وفتح نافذة لحرية التعبير، وأظهرت الدراسة بأن المواقع قد

(١٦) بوقرين، عبد الحليم ،٢٠١٩م، حماية بيانات الأفراد الشخصية عبر شبكة الإنترنت- دراسة مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠١٩.

جعلوها وسيلة ارتكاب الجرائم، كالسب والقذف والتشهير والابتزاز، في حين يعمد آخرون لانتهاك الآداب العامة، فينشرون صورًا أو فيديوهات أو منشورات إباحية، بل إن بعض هذه المواقع أصبحت تساهم في زعزعة الأمن الوطني عن طريق الدعوة إلى المظاهرات، وحتى القيام بالعمليات الإرهابية، وعليه كان هناك تساؤلات عن المسؤولية الجزائية عن الاستخدام غير المشروع لمواقع التواصل الاجتماعي، وهل هذه المسؤولية تقتصر على أصحاب هذه المواقع، أم أنها تتعدى إلى مقدمي خدمات الإنترنت، ومن ثم سيقوم الباحث باستدراك الجوانب الهامة التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة، من حيث توضيح المنهج المتبع في دراستنا الحالية، وهو المنهج التطبيقي، وأيضًا تقوم بتوضيح أثر انتشار الجرائم الإلكترونية وعلاقته بسياسة الخصوصية الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية، وكيفية التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في نطاق شرطة دبي.

ز. **بحث "إجراءات التحقيق الجنائي في جرائم تقنية المعلومات وفقا للتشريع الإماراتي"(١٧):**

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء إجراءات التحقيق في جرائم تقنية المعلومات وفقًا للتشريع الإماراتي، وقد تم استعراض الإجراءات التي يتبعها رجال الشرطة في مرحلة كشف الدلائل، ومرحلة عملية التحقيق التي تتولاها النيابة العامة المختصة بمكافحة الجرائم المتعلقة بتقنية المعلومات، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للنصوص القانونية المعنية بهذا المجال.

ومن اهم النتائج، أولاً: ينبغي على مأموري الضبط القضائي أن يكونوا مؤهلين وملمين بشكل مناسب فيما يتعلق بتقنية المعلومات عند مباشرة سلسة الإجراءات المتعلقة بجمع الدلائل، ثانيًا: لم يتم التطرق إلى قواعد الضبط في الجرائم المتعلقة بأنظمة تقنية

(١٧) المزروعي، سعيد سالم وعزمان عبد الرحمن سليمان، ٢٠١٨م، إجراءات التحقيق الجنائي في جرائم تقنية المعلومات وفقًا للتشريع الإماراتي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية: مج. ٢، ع. ١٣، ص ١٠٨-١٢٨.

المعلومات من قبل قانون الإجراءات الجزائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد تمخضت عدة توصيات عن هذه الدراسة، أهمها، أولاً: ضرورة التأهيل والتدريب للجهات المسؤولة عن القيام بإجراءات التحقيق الخاصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية؛ وعليه سيقوم الباحث باستدراك الجوانب الهامة التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة، من حيث توضيح المنهج المتبع في دراستنا الحالية وهو المنهج التطبيقي، وأيضًا توضيح أثر انتشار الجرائم الإلكترونية وعلاقته بسياسة الخصوصية الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية، وكيفية التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في نطاق شرطة دبي.

ح. **بحث "واقع الجريمة الإلكترونية في مواقع التواصل الاجتماعي: الحماية النظامية في دول مجلس التعاون الخليجي"(١٨):**

هدفت الدراسة إلى توضيح خطورة مواقع التواصل الاجتماعي، كونه ميدانًا خصبًا للجريمة المعلوماتية، وتأثيره على مستخدمي شبكة الإنترنت، ممثلاً في جرائم الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي، والتي منها جرائم المعلوماتية والإنترنت، وبينت الدراسة عن مدى انتشارها بشكل واضح، ومدى تأثير هذا الانتشار على الإضرار بالأفراد والمؤسسات، فالجرائم الإلكترونية تأتي على أشكال وتصنيفات متنوعة، كما أن المجرم الإلكتروني له صفات خاصة تختلف عن تلك التي يتصف بها المجرم العادي. وقد سلكت دول الخليج مسلك أغلب دول العالم في حماية المعلومات، عن طريق قوانين حقوق الملكية الفكرية، بحيث تمتد حماية هذه القوانين، لتشمل برامج الحاسب الآلي وتطبيقاته، وعليه سيقوم الباحث باستدراك الجوانب الهامة التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة، من

(١٨)نجم الدين، فيصل كامل ،٢٠١٨م واقع الجريمة الإلكترونية في مواقع التواصل الاجتماعي: الحماية النظامية في دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، العدد ٤، ص ٧-٣١.

حيث توضيح المنهج المتبع في دراستنا الحالية وهو المنهج التطبيقي، وأيضًا توضيح أثر انتشار الجرائم الإلكترونية وعلاقته بسياسة الخصوصية الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية، وكيفية التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في نطاق شرطة دبي.

ط. بحث "معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية"[١٩]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية، والمتعلقة بكل من (الجريمة المعلوماتية ذاتها، والمجني عليه، والتحقيق الجنائي) من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية، ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية، حيث تكونت العينة من (١٢٥) شخصًا، تم اختيارهم بطريقة العينة المتيسرة من مجتمع الدراسة، وقام الباحثان باستخدام أداة الاستبانة لجمع المعلومات، حيث تكونت الاستبانة من (٢٦فقرة)، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية؛ (المتعلقة بالجريمة المعلوماتية ذاتها كانت بدرجة كبيرة، حيث بلغ الوسط الحسابي (٣,٥١) في حين جاءت درجة المعوقات المتعلقة بالمجني عليه بدرجة متوسطة، حيث بلغ الوسط الحسابي (٣,٣٩)، أما درجة المعوقات المتعلقة بالتحقيق الجنائي كانت كبيرة، حيث بلغ الوسط الحسابي (٣,٥٥)؛ وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحثان بعدد من التوصيات أبرزها ضرورة تدريب وتأهيل العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية، وضرورة التنسيق بين الأجهزة

(١٩) الأطرش، عصام حسني. عساف، محمد محي الدين ٢٠١٨م، معوقات مكافحة الجرائم المعلوماتية في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في أقسام الجرائم المعلوماتية في الأجهزة الأمنية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد، ١٦، العدد ١، ٢٠١٩.

الأمنية لمكافحة تلك الجرائم، وتشـجيع المواطنين على الإبلاغ عن الجرائم المعلوماتية، وزيادة وعي المواطنين بمخاطر تلك الجرائم، وعليه سـيقوم الباحث باسـتدراك الجوانب الهامة التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة، من حيث توضيح المنهج المتبع في دراستنا الحالية وهو المنهج التطبيقي، وأيضًا تقوم بتوضيح أثر انتشار الجرائم الإلكترونية وعلاقته بسياسة الخصوصية الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية، وكيفية التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في نطاق شرطة دبي.

ي. بحث "الأدلة المتحصلة من مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في الإثبات الجنائي: دراسة في القانونين الإنجليزي والأمريكي"(٢٠):

فسرت الدراسة أن وجود مواقع التواصل الاجتماعي يجعل منها مصدرًا خصبًا وغنيّا للأدلة المحتملة التي يمكن أن تسـتخدم في الإجراءات الجنائية. وبالنظر إلى طبيعة هذه المواقع، فإنها تثير تحديات كبيرة، يتعلَّق بعضـها بالمصـداقية التي تتمتع بها الأدلة المتحصّـلة من هذه المواقع. وتعالج هذه الدراسة المسائل القانونية الناجمة عن استخدام الدليل المتحصل من مواقع التواصل الاجتماعي، والآثار المترتبة على ذلك في القانونين الإنجليزي والأمريكي. كما تناولت التعريف بمواقع التواصـل الاجتماعي وأهميتها في الإجراءات الجنائية. وتعالج أيضًا القضايا المتعلقة بالحصول على الدليل، وقبوله، والتحقق من أصالته، إضافة إلى المسائل الدستورية التي يثيرها الدليل المتحصلة من مواقع التواصل الاجتماعي، وقد توصـل البحث إلى أن القواعد التي تحكم الإثبات الجنائي في القانونين الإنجليزي والأمريكي كافية للتعامل مع هذا النوع من الأدلة، إلا أن هنالك حاجة ملحة لوضـع ضـوابط تحكم بعض المسـائل المهمة، وعلى الأخص التّحقق من أصالة الدليل الذي تم الحصول عليه من مواقع التواصل الاجتماعي

(٢٠)الرواشـدة، سـامي حمدان، ٢٠١٧م، الأدلة المتحصـلة من مواقع التواصـل الاجتماعي ودورها في الإثبات الجنائي: دراسـة في القانونين الإنجليزي والأمريكي، المجلة الدولية للقانون ٢٠١٧/١٤.

والمقدم في الإجراءات الجنائية، وتتطلب أنواع مختلفة من الأدلة المتحصلة من مواقع التواصل الاجتماعي مؤشرات تثبت المصداقية، ويتعين على الأجهزة المختصة أن تبحث عن وسائل لجمع المعلومات من شأنها أن تؤكد المصداقية، وعليه سيقوم الباحث باستدراك الجوانب الهامة التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة، من حيث توضيح المنهج المتبع في دراستنا الحالية، وهو المنهج التطبيقي، وأيضًا تقوم بتوضيح أثر انتشار الجرائم الإلكترونية وعلاقته بسياسة الخصوصية الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية، وكيفية التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في نطاق شرطة دبي

رابعاً/ مؤلفات الكتب الحديثة:

أ. **بحث "الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها"**[٢١]:

سعت الدراسة إلى الكشف عن خطورة الجريمة الإلكترونية نظرًا لارتفاع معدلات الجريمة، وإيجاد السبل في مكافحتها، وقد بدأت الدراسة بتوضيح ماهية الجريمة الإلكترونية، ومراحل تطورها، وأسباب انتشارها في المجتمع الخليجي، وبيان طبيعة الجريمة وأساليب مواجهتها، خصوصًا فيما يتعلق بتأثر المجتمع الخليجي ببرامج التواصل الاجتماعي، ومن ثم بينت الدراسة أهمية التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة الجريمة، فضلاً عن دور المراكز التقنية والأجهزة الأخرى الحكومية ذات العلاقة بمكافحة الجريمة الإلكترونية. وقد تميزت الدراسة السابقة بتركيزها على إبراز مدى خطورة الجرائم الإلكترونية بوجه عام، وسبل مواجهتها عبر الأنظمة والأجهزة الحكومية، وأهمية التعاون الدولي والمحلي في ذلك، إلا أن الدراسة الحالية تمتاز بالتركيز على الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية، وسيحاول الباحث الاستفادة مما تناولته الدراسة السابقة في توضيح ماهية الجريمة الإلكترونية، وعليه سيقوم الباحث باستدراك الجوانب

(٢١) نزوى، طه. (٢٠١٥م). الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها، مجمع البحوث والدراسات. أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة: عمان.

الهامة التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة، من حيث توضيح المنهج المتبع في دراستنا الحالية وهو المنهج التطبيقي، وأيضًا توضيح أثر انتشار الجرائم الإلكترونية وعلاقته بسياسة الخصوصية الخاصة بالتطبيقات الإلكترونية، وكيفية التعامل مع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في نطاق شرطة دبي.

خامساً/ التقارير الرسمية:

- لماذا تصاعد خطر الهجمات الإلكترونية في ظل وباء كورونا، تقرير منشور، مجلة درع الوطن، مجلة عسكرية واستراتيجية تصدر عن مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة، دولة الإمارات العربية المتحدة، تاريخ النشر ٢٠٢٠/٩/٦. وتاريخ دخول الموقع: ٢٠٢١/٥/٢٢م:

http://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research/%D٩%٨٤%D٩%٨٥%D٨%A٧%D٨%B٠%D٨%A٧-%D٨%AA%D٨%B٥%D٨%A٧%D٨%B٩%D٨%AF-%D٨%AE%D٨%B٧%D٨%B١-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٩%٨٧%D٨%AC%D٩%٨٥%D٨%A٧%D٨%AA-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%A٥%D٩%٨٤%D٩%٨٣%D٨%AA%D٨%B١%D٩%٨٨%D٩%٨٦%D٩%٨A%D٨%A٩-%D٩%٨١%D٩%٨A-%D٨%B٨%D٩%٨٤-%D٩%٨٨%D٨%A٨%D٨%A٧%D٨%A١-%D٩%٨٣%D٩%٨٨%D٨%B١%D٩%٨٨%D٩%٨٦%D٨%A٧%D٨%٩F/ar#.YZPOz١VBzIU

- الموقع الرسمي لهيئة تنظيم الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة، التقرير الشهري لمستجدات الأمن السيبراني: تاريخ دخول الموقع: ٢٠٢١/٥/١٣م: https://www.tra.gov.ae/ar/media-hub/dgspeech/٢٠٢٠/٦/٣/tra-statement.aspx

خلاصة الدراسات السابقة:

أولاً/ أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

١. تم عرض (٢١) من الدراسات السابقة وقد تم عرضها حسب المعيار النوعي من الاحدث الى الاقدم، وقد تناولت هذه الدراسات المختلفة معلومات واسعة غطت عدة جوانب والتي تم الاستفادة منها في رفد المعلومات لدراستنا الحالية.

٢. الاستفادة من المعلومات المتنوعة وخبرات الباحثين من خلال مراجعة الادبيات السابقة التي تدور حول المشاكل العملية والعلمية بشأن إجراءات إثبات الجريمة الإلكترونية.

٣. استفاد الباحث من الدراسات السابقة بتكوين نظرة كاملة وشمولية مما ساعده في تحديد الإطار النظري لموضوع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في دولة الإمارات.

٤. استمد الباحث معلومات من مراجع ومصادر موثوقة علمية ونظرية تختص بموضوع الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في دولة الإمارات.

٥. ساعدت الدراسات السابقة في بلورة وهيكلة وترتيب عناصر البحث الحالي.

ثانياً/ اوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

أ. **من حيث الموضوع:** فقد تخصصت دراستنا الحالية من ناحية طرح الموضوع عن غيرها من الدراسات وايضاً اختلفت من ناحية الهيكل العام للدراسة وما تقدمه من معلومات مختلفة مرتبطة بالعناصر المكونة للدراسة.

ب. **من حيث الاهداف:** امتازت دراستنا الحالية باختلافها في صياغة الاهداف عن الدراسات السابقة.

ج. من حيث الأهمية: تتناول هذه الدراسة الأهمية النظرية والتطبيقية كونها دراسة يرتبط موضوعها بعدة مصادر كالرسائل العلمية والابحاث والمراجع القانونية في ظل المستجدات الحالية والتطورات التكنولوجية ذات العلاقة المباشرة بالجرائم الإلكترونية.

د. اما من حيث المنهجية: فقد اعتمد الباحث في دراستنا الحالية المنهج الوصفي والتحليلي والتطبيقي.

ثالثاً/ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تعتبر هذه الدراسة الاحدث لغاية هذا التاريخ حسب علم الباحث والتي ستتناول الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية في دولة الإمارات مؤخرا، وجاءت هذه الدراسة بناء على عدة توصيات من دراسات مختلفة.
- اعتمدت هذه الدراسة المنهج التطبيقي العملي بالإضافة للمنهج الوصفي والتحليلي.
- اعتمدت هذه الدراسة على عدة مصادر تتسم بالحداثة مثل الرسائل العلمية الحديثة والتقارير المختصة بالجرائم الإلكترونية المتعددة الاشكال والتي تشير الى النسب المرتفعة لهذا النوع من الجرائم، فجاءت هذه الدراسة لتوضيح وفهم واقع الإجراءات العملية التي يتم تنفيذها من أجل الاطلاع ومناقشة التطورات والمجريات الحالية المستجدة.
- خصوصية هذه الدراسة وحصرها في دولة الإمارات العربية المتحدة وهي ضمن عدة دراسات محدودة العدد وتتسم بخصوصية المكان، بفارق ان كل الدراسات المحدودة العدد هي دراسات سابقة.
- سوف يتم طرح النتائج وتقديم توصيات حديثة مهمة لغايات سد ثغرات قد يتم اكتشافها والوصول اليها في الوقت الحالي من خلال عملية مراجعة الإجراءات الحالية المتخذة من قبل أجهزة الضبط الجنائي في إثبات الجريمة الإلكترونية وردها لمرتكبيها.

١,٧ أهمية الدراسة

يمكن أحياناً الوصول للقمة ولكن الحفاظ عليها يكون من الصعوبة للاستمرار عليها، ونعمة الأمن التي تنعم دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر بالاستقرار والأمن لتكون هذه النعمة محل حرص ومتابعة للحفاظ على ما تحقق من نجاحات والاستمرار عليها.

من هنا يعتبر موضوع الصعوبات الإجرائية في الجرائم الإلكترونية من الموضوعات التي تحتاج لقراءة علمية مستمرة لمتابعة وتقييم النجاحات والاحتياجات للحفاظ على المكتسبات الأمنية للمجتمع الإماراتي، وتتويجاً لكافة جهود الدولة في توفير سبل العيش الكريمة له، وهو ما يحقق دفعاً للتقدم نحو مستقبل آمن وحياة رغدة خالية من تزايد مخاطر الجريمة الإلكترونية من جهة، وترسيخاً لنجاح الجهاز الأمني لدولة الإمارات العربية المتحدة من جهة أخرى.

كذلك ستقوم الدراسة بتسليط الضوء على كيفية تطبيق كافة الإجراءات القانونية والتقنية رغم وجود الصعوبات والتحديات في إثبات الجريمة الإلكترونية، مما سيترك أثرًا كبيرًا في فهم واستيعاب المختصين والمعنيين طرق مواجهة هذا النوع من الجرائم، وكذلك المستخدمين، بتجنب الوقوع في دائرة المساءلة القانونية، سواء كجناة أو كمجني عليهم.

وأيضا تهيب الدراسة الجهات المختصة بعقد الكثير من الأبحاث والمؤتمرات الدولية، وإبرام اتفاقيات دولية، وتبادل الخبرات من أجل السيطرة والحد من ارتكاب الجرائم الإلكترونية، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، سيسهم بشكل كبير وملموس في خفض مؤشر الجرائم الإلكترونية، وما قد تسببه من خسارات على مستويات مختلفة، وما تخلفه من دمار وتفكيك في بنية المجتمع، كانتشار ظاهرة الاحتيال والابتزاز والفساد الأخلاقي وانعدام العدالة الاجتماعية.

وأخيراً سيكون لهذه الدراسة الإسهام في إثراء المصادر والمراجع التي تناقش أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه أجهزة الضبط في إثبات الجريمة الإلكترونية، مع تقديم بعض المقترحات والتوصيات والنتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي من شأنها ستعين الباحثين والمهتمين في هذا المجال، فضلاً عن القضاة وأصحاب القرار في الدولة من الرجوع إليها والاستفادة منها عند الحاجة.

١,٨ حدود الدراسة

ونظرا لتشعب جوانب هذا الموضوع وتعدد محتواه هذه الدراسة سيكون التركيز على المحددات التالية:

أولاً/ الحدود الموضوعية:

يدور هذا البحث في مجال البحث الجنائي، والذي يمثل جزءًا من منظومة السلطة التنفيذية حول أبرز الصعوبات والمشكلات العملية والعلمية والإجرائية لإثبات الجريمة الإلكترونية، والتي تتبني وصف وتحليل لهذه الإجراءات ثم رد هذه الجرائم ونسبتها إلى مرتكبيها من أجل تحقيق العدالة ونشر الأمن في المجتمع من أجل الحفاظ على بنيته سليمة ونسيجه متماسك.

ثانياً/: الحدود المكانية:

قام الباحث بالتركيز على دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال بيان الصعوبات والتحديات التي تواجه أجهزة الضبط الجنائي لإثبات الجريمة الالكترونية والتعامل مع مرتكبيها.

ثالثاً/ الحدود الزمانية:

حاول الباحث إجراء هذه الدراسة في الفترة الزمنية (٢٠١٨- ٢٠٢٢).

رابعاً/ الحدود البشرية:

مأموري التحقيق الجنائي وخبراء الأدلة الجنائية بشرطة دبي.

١,٩ مخطط الدراسة النظري

تحتوي هذه الدراسة وتم تقسمها على خمسة فصول. تناولت في الفصل الأول المقدمة وتمهيد الدراسة ومشكلة الدراسة وأسئلة الدراسة وأهدافها ومنهجية الدراسة ومصطلحات الدراسة والدراسات السابقة والإطار والتقسيم النظري للدراسة. أما الفصل الثاني فتم لبيان تعريف الجرائم الإلكترونية وعلاقتها مع سياسة الخصوصية للتطبيقات الإلكترونية، من خلال مبحثين خصصت المبحث الأول تعريف الجريمة الإلكترونية وخصائصها والمبحث الثاني لتوضيح مفهوم سياسة الخصوصية للتطبيقات الإلكترونية وكيفية التعامل معها. وخصصت الفصل الثالث لدراسة إجراءات التحقيق في الجرائم الإلكترونية والتعامل مع الدليل الالكتروني، من خلال مبحثين أيضاً خصصت في المبحث الأول مفهوم التحقيق وإجراءات المعاينة والتفتيش في الجريمة الالكترونية. والمبحث الثاني: لتوضيح مفهوم الدليل الإلكتروني وخصائصه وذكر الوسائل والشروط والمراحل الخاصة به، أما الفصل الرابع فشمل على دراسة تطبيقية على الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية وكيفية التعامل معها في (نطاق شرطة دبي) من خلال مبحثين خصصت الأول أنواع الجرائم الإلكترونية في شرطة دبي، وحددت في الثاني أنواع أساليب التدريب والتطبيقات العملية، وتحدد الفصل الخامس لبيان الخاتمة والنتائج والتوصيات في هذه الدراسة.